



كوٲمارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىنتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١ و ٢/اتحادية/ امر ولأى/ ٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

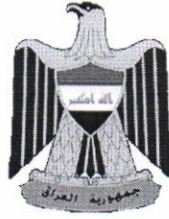
طالباً اصدار الامر الولأى: ١. باسم خزعل خشان  
وكيلهما المحامى احمد سعيد موسى.  
٢. محمود داود ياسين

المطلوب اصدار الامر الولأى ضده: رئيس مجلس النواب/ اضافة لوظيفته.

الطلب:

ادعى طالبا اصدار الامر الولأى بواسطة وكيلهما باللأحتين المقدمتين بتاريخ ٢٠٢٢/١/١١ وخلاصتهما أن الجلسة الاولى لمجلس النواب العراقى للدورة الانتخابية الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٩، التي انتجت انتخاب النائب محمد رىكان حديد الحلبوسى رئيساً لمجلس النواب، شابتها مخالفات دستورية ومخالفات للنظام الداخلى لمجلس النواب العراقى، وعليه طلب طالبا اصدار الامر الولأى من المحكمة الاتحادية العليا ايقاف كافة الاجراءات التي اتخذها ويتخذها مجلس النواب ورئيس المجلس ونائبيه، لحين حسم الدعويين التي أقامهما كل منهما أمام هذه المحكمة بالعدد (٥/اتحادية/٢٠٢٢) و(٦/اتحادية/٢٠٢٢) بخصوص الطعن فى دستورية الجلسة الاولى وكل الاجراءات القانونية التي صدرت فيها، بما فى ذلك اجراءات انتخاب الرئيس ونائبيه. وضعت هذه المحكمة الطلبات المذكورة آنفاً موضع التدقيق والمداولة وأصدرت قرارها الآتى:

الرئيس  
جاسم محمد عبود



كوٲمارى عىراق  
داد كاي بالآى ئبنتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١ و ٢/اتحادية/ امر ولأى/ ٢٠٢٢

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد أن طالب اصدار الامر الولائى النائب باسم خزعل خشان قدم طلب اصدار أمر ولأى، سجل لدى هذه المحكمة بالعدد (١/اتحادية/أمر ولأى/٢٠٢٢) يتضمن طلب ايقاف كافة الاجراءات التى اتخذها ويتخذها مجلس النواب لحين حسم الدعوى المقامة لدى هذه المحكمة من قبله مخاصماً فيها رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته والمسجلة بالعدد (٥/اتحادية/٢٠٢٢)، كما قدم النائب محمود داود سلمان طلباً الى هذه المحكمة سجل بالعدد (٢/اتحادية/أمر ولأى/٢٠٢٢) يتضمن كذلك طلب ايقاف كافة الاجراءات التى اتخذها رئيس مجلس النواب ونائبيه لحين حسم الدعوى المقامة لدى هذه المحكمة من قبله مخاصماً فيها رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته والمسجلة بالعدد (٦/اتحادية/٢٠٠٢)، ولارتباط الطلبين المذكورين آنفاً موضوعاً وسبباً قررت هذه المحكمة توحيدهما ونظرهما معاً، وبالنظر لاستيفاء الجوانب الشكلية فى الطلبات المقدمة وبعد الاطلاع على وقائع الطلبات واسانيدها وبما أن للقضاء الدستورى الولاية العامة فى المسائل الدستورية طبقاً لأحكام المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وبعد المداولة واستناداً لأحكام المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل والتي نصت على ( لمن له حق فى الاستحصال على أمر من المحكمة للقيام بتصرف معين بموجب القانون، أن يطلب من المحكمة المختصة إصدار هذا الأمر فى حالة الاستعجال بعريضة يقدمها الى القاضى المختص، وتقدم هذه العريضة من نسختين مشتملة على وقائع الطلب وأسانيد، ويرفق بها ما يعززها من المستندات.) وحيث أن القرارات المتخذة فى الأوامر الولائية مؤقتة تصدر بدون خصومة ولا يمكن اعتبارها من الأحكام لذلك تكون حجية الأمر الولائى مؤقتة فى حدود الدعوى التى صدر بموجبها ذلك القرار وصفته الوقتية التى يتصف بها الأمر الولائى تنتهى حين التعرض لأصل الحق من محكمة الموضوع حيث جاء فى الاسباب الموجبة لقانون المرافعات المدنية

الرئيس  
جاسم محمد عبود

كو٧مارى عبراق  
داد كاي بالآي ئيئنتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١ و ٢/اتحادية/ امر ولائي/ ٢٠٢٢

(وظيفة القاضي القضائية توجب عليه أن يفصل بين الخصوم بعد تقدير حقوقهم وواجباتهم ولو تقديراً ظاهرياً يتحسس به أصل الحق، أما وظيفته الولائية فتقتصر على اتخاذ إجراءات تحفظية ووقائية هي في الواقع إجراءات إدارية محضّة.)  
عليه ولكل ما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا إيقاف عمل هيئة رئاسة مجلس النواب المنتخبة في الجلسة الاولى لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٩ إيقافاً مؤقتاً لحين حسم الدعويين (٥/اتحادية/٢٠٢٢) و(٦/اتحادية/٢٠٢٢)، وصدور القرار بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لأحكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، في ٩/ جمادي الآخرة/ ١٤٤٣ هجرية الموافق ٢٠٢٢/١/١٣ ميلادية.

الرئيس  
جاسم محمد طهوب

عضو  
سمير عباس محمد

عضو  
غالب عامر شنين

عضو  
حيدر جابر عبد

عضو  
حيدر علي نوري

عضو  
ايوب عباس صالح

عضو  
عبد الرحمن بطيخان علي

عضو  
ديار محمد علي

عضو  
منذر ابراهيم حسين